

آثار الاستيطان الصهيوني على الاقتصاد الفلسطيني



مقدمة

يعتبر الاستيطان الصهيوني أحد أبرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وتقوض من إمكانياته، وتحدّ من قدرته على إحداث تنمية اقتصادية مستدامة. حيث سعى الاحتلال من خلال سياسته الاستيطانية إلى تجريد الفلسطينيين من أراضيهم، ومباهمهم، ومواردهم الطبيعية المختلفة، والتسبب في إشكاليات اقتصادية مدمرة تطل القطاعات الإنتاجية والتجارية والخدماتية، مما أدى إلى زيادة نسب البطالة، وانخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتدهور مستويات المعيشة، وزيادة نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني. فبالرغم من الارتفاع البسيط الذي يطرأ سنويًا على نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا لا يقلل من حدة الخسائر التي يتسبب بها التوسع الاستيطاني على أراضي الضفة الغربية. وقد عُني هذا التقرير بدراسة تأثير الاستيطان على المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية، على المستوى الكلي والجزئي، من خلال تشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني بمختلف مكوناته وقطاعاته، كل على حدة.

أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تحليل وتقييم مدى تأثير الاستيطان الصهيوني على الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة استمرار التمدد الاستيطاني على أراضي الضفة الغربية. وبالتالي الوصول إلى نتائج واستخلاصات تقدم تصورًا شاملاً لواقع الاستيطان في فلسطين. كما ويهدف التقرير إلى استكشاف أحدث التغيرات التي طرأت على المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية الرئيسية حتى نهاية عام 2021، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة المستمرة في حجم الاستيطان. وذلك من خلال تقديم تحليل تفصيلي لواقع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، وما تعرضت له من اختلالات وتشوهات واختلاف في الحصة السوقية لكل منها، بسبب السياسة الاستيطانية للاحتلال الصهيوني.

منهجية إعداد التقرير

سعيًا لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، اعتمد هذا التقرير في إعدادهِ على المنهجية التالية:

أولاً: مراجعة الدراسات والتقارير والأدبيات السابقة المتعلقة بقضية الاستيطان في فلسطين.

ثانياً: تحليل البيانات والإحصائيات من المصادر الثانوية، المنشورة وغير المنشورة ذات العلاقة، والتي سيتم جمعها بشكل رئيس من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية، وتقارير البنك الدولي، وبعض المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً: التوصل لاستنتاجات واستخلاصات توضح حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني كنتيجة للاستيطان وتأثيره على سير عجلة الاقتصاد.

المصطلحات والمفاهيم

اشتمل هذا التقرير على عدد من المصطلحات والمفاهيم الأساسية، التي سيتم توضيحها في هذا الجزء كالتالي:

الضفة الغربية: تشمل المحافظات التالية: جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، نابلس، سلفيت، رام الله والبيرة، القدس، أريحا والأغوار، بيت لحم، الخليل (1).

المستعمرة: هي مستعمرة معترف بها من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي، بحيث ينطبق عليها شروط التجمع، ويعرف مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي التجمع على أنه: غالبًا ما يسكنه 20 شخصًا أو أكثر، له إدارة ذاتية، ليس مشمولًا مع الحدود الرسمية لتجمع آخر، وتم إقرار تأسيسه رسميًا (2).

البؤرة الاستعمارية: هي بناء مدني أو شبه عسكري، لم يتم إقرار إنشائه من قبل السلطات الإسرائيلية، وغالبًا ما يتم الإقرار فيما بعد، وذلك باختيار توقيت سياسي مناسب. ومن هذا التعريف يتضح أن البؤرة الاستعمارية قد تتحول إلى مستعمرة أو معسكر (3).

المنطقة أ: تشكل هذه المنطقة 18% من مساحة الضفة الغربية، وتسيطر السلطة الفلسطينية على معظم الشؤون في هذه المنطقة، بما في ذلك الأمن الداخلي (4).

المنطقة ب: وهي المناطق التي تخضع إداريًا للسيادة الفلسطينية، وتتشارك أمنيًا مع الاحتلال الإسرائيلي، وتشكل مساحتها 21% من مساحة الضفة الغربية (5).

المنطقة ج: وهي المناطق التي تخضع بالكامل لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأمن والتخطيط والبناء، وتشكل حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية، وقد حددت بموجب اتفاقيات أوسلو للسلام بوصفها المنطقة المقرر انتقال السيطرة عليها تدريجيًا إلى السلطة الفلسطينية خلال فترة مدتها 5 سنوات، باستثناء الأجزاء التي أرجئ الاتفاق بشأنها إلى اتفاقية التسوية النهائية (6).

قانون أملاك الغائبين: يعتبر الاحتلال، بحسب هذا القانون، أن من هُجر أو نزع أو ترك حدود الدولة حتى تشرين ثاني 1947، خاصةً على أثر الحرب، على أنه غائب، وتعتبر كل أملاكه (يشمل الأراضي، البيوت وحسابات البنوك وغيرها) بمثابة أملاك غائبين تنقل ملكيتها لدولة الاحتلال، ويديرها وصي من قبلهم (7).

1. الاستيطان في فلسطين

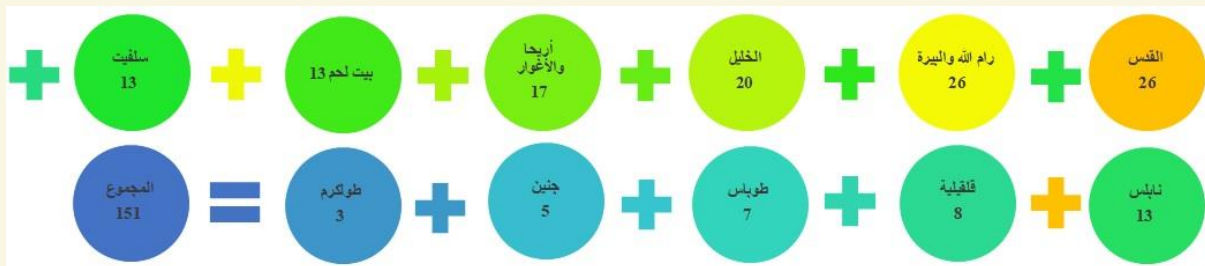
منذ إعلان قيام دولة الاحتلال عام 1948، سعى الاحتلال إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، والاستيلاء عليها بهدف استقدام الصهاينة من جميع أنحاء العالم وتوطينهم في فلسطين. وقد عملت المنظمة الصهيونية العالمية على استملاك الأراضي وتكثيف عمليات الاستيطان، حتى تمكنوا من إعلان قيام دولة الاحتلال على 77% من مساحة فلسطين الإجمالية (8). وقد نفذ الاحتلال العديد من المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه قام بتفكيك المستوطنات المقامة في قطاع غزة عام 2005، لذلك فإن هذا التقرير سيُعد بدراسة تأثير المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، التي لازالت تشهد تمددًا استيطانيًا متواصلًا على أراضيها حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

1.1 حقائق تاريخية

شكلت نكسة عام 1967 أحد أهم فصول مأساة الشعب الفلسطيني، والتي فرضت واقعا اجتماعيا واقتصاديا جديداً، رسمه وخطط له الاحتلال؛ كي يضمن تحقيق مصالحه الاستيطانية التوسعية. وقد شهدت الأعوام العشرة التالية شكلاً مختلفاً من أشكال الاستيطان، فقد عمل الاحتلال على تأسيس المستوطنات بصورة انتقائية من حيث الموقع والميزات الجغرافية أكثر من اهتمامه بعدد المستوطنات، أي على عكس ما كان عليه الاستيطان قبل النكسة. أما بعد عام 1977 فقد ازداد التوسع الأفقي للمستعمرات، وعاد الاحتلال لتكثيف الاستيطان في شتى المدن الفلسطينية، وأصبح الاستيطان أشبه بمراحله الأولى من حيث سرعة الانتشار، واستمر على هذا الحال حتى عام 1990 (9).

مع تأسيس السلطة الفلسطينية، وزيادة الضغوط الدولية على الاحتلال للالتزام بمسار السلام وتجميد الاستيطان، ومع عدم وجود استقرار سياسي في حكومة الاحتلال آنذاك، انخفضت حدة التوسع في الاستيطان، إلا أن الاحتلال عمل خلال هذه الفترة على تكثيف الاستيطان داخل المستوطنات المقامة من قبل، وإقامة أحياء جديدة داخلها، وتحويل عدد من البؤر الاستعمارية إلى مستعمرات (10). ما بين عامي 1991 و1994 أضيفت مستوطنتان اثنتان، وما بين عامي 1995 وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير ازداد عدد المستوطنات تسع مستوطنات جديدة (11)، تركزت معظمها في محافظتي القدس ورام الله والبيرة، حيث بلغ عدد المستوطنات في كل منهما 26 مستوطنة حتى عام 2020، وأقلها كان في طولكرم التي اشتملت على 3 مستوطنات، ويوضح الشكل (1) عدد المستوطنات في كل مدينة من مدن الضفة الغربية حتى نهاية عام 2020.

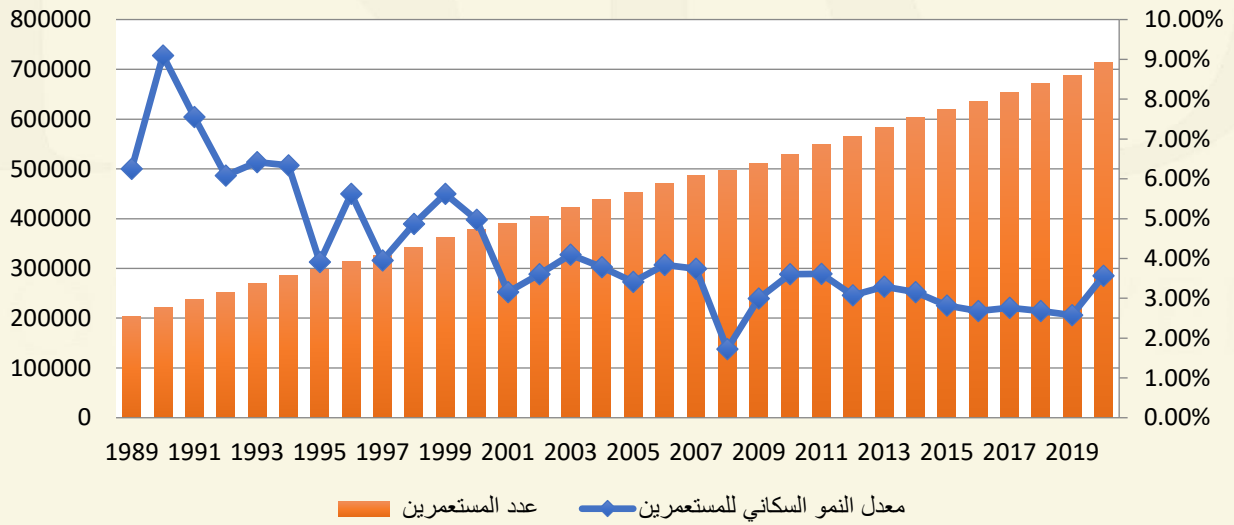
الشكل (1): عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب المحافظة حتى عام 2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2020، ص48.

وقد شهد عام 2021 المزيد من التوسع في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية، حيث صادق الاحتلال خلال العام على بناء 12 ألف وحدة استيطانية، النصيب الأكبر منها في القدس، التي ستشهد إقامة 9 آلاف وحدة استيطانية⁽¹²⁾. وتشير البيانات إلى أن عدد المستعمرين في الضفة الغربية قد بلغ 712,815 مستعمراً عام 2020، حوالي 47% منهم في محافظة القدس، يليها محافظة رام الله والبيرة التي يقطنها 20% تقريباً من إجمالي المستعمرين⁽¹³⁾. ويبين الشكل (2) حجم التزايد في أعداد المستعمرين في الضفة الغربية خلال عدة أعوام مختلفة.

الشكل(2): عدد المستعمرين ومعدل النمو السكاني السنوي للمستعمرين في الضفة الغربية لسنوات مختلفة ما بين عامي (1989 – 2020)*



المصدر: حسابات الباحثة بالاستناد لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، إحصاءات سنوية: عدد المستعمرين في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب المنطقة.

يتضح من الشكل (2) أن معدل نمو الاستيطان السنوي كان في أعلى مستوياته حتى عام 1990، بمعدل نمو استيطاني سنوي بلغ حوالي 9%، فقد كانت سياسة الاحتلال في حينها تسعى لزيادة التوسع في الاستيطان، واستقدام المستوطنين من جميع أنحاء العالم. وبعد ذلك شهدت السنوات اللاحقة انخفاضاً نسبياً في الاستيطان مقارنةً بسابقاتها. أما أقل نسبة نمو استيطاني فقد شهدها عام 2008 إذ ازداد عدد المستوطنين بحوالي 8400 مستوطن عن العام الذي سبقه، وبمعدل نمو سنوي بلغ 2% تقريباً.

2.1 مصادرة الأراضي

يستغل الاحتلال 85% من المساحة التاريخية لأرض فلسطين، مستفيداً من التقسيمات الإدارية التي خلفتها اتفاقية أوسلو، والتي قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، لكل منها ترتيبات وسلطات أمنية وإدارية معينة⁽¹⁴⁾. وعلى الرغم من أن المنطقة "ج" كان من المفترض أن تنتقل تدريجياً للسلطة الفلسطينية خلال فترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات بحسب اتفاق أوسلو، إلا أنها بقيت تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي، مما يتسبب بخسائر جسيمة للاقتصاد الفلسطيني؛ كونها مناطق تتميز بوفرة الموارد الطبيعية، بالإضافة لأنها مترابطة بالأوصال وليست منقطعة ومتباعدة مثل المناطق "أ" و "ب"⁽¹⁵⁾.

* هذه البيانات غير متوفرة لدى جهاز الإحصاء الفلسطيني قبل عام 1989 ولا يتوفر تحديثات بعد عام 2020.

لم يكتفِ الاحتلال بمصادرة الأراضي الفلسطينية، وما قام به من بناء وتوسيع وتكثيف للمستوطنات، بل قام بعدة إجراءات داعمة لسياسته الاستيطانية، مثل شق الطرق الالتفافية لربط المستوطنات والتجمعات الاستيطانية مع بعضها البعض، وتسهيل تنقل المستوطنين بينها. هذا بالإضافة للقوانين التي سنّها الاحتلال كي تدعم مشروعه الاستيطاني، مثل قانون أملاك الغائبين الذي يخول الاحتلال السيطرة والحيازة على أملاك أي فلسطيني غاب عن أرضه حتى تشرين الثاني من عام 1947، بالإضافة لاستغلال الاحتلال لمجموعة من القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية، وأوامر عسكرية مختلفة مكنته من وضع يده على ما يربو عن 40% من أراضي الضفة الغربية، علاوة على حجة المصادرة للمصلحة العامة، مما يتيح للاحتلال السيطرة على الأراضي بحجة المصلحة العامة كشق الطرق والشوارع وإقامة المحميات الطبيعية⁽¹⁶⁾.

واستكمالاً لسياسة التوسع والاستيلاء على الأراضي، قام الاحتلال ببناء جدار فاصل عام 2002، يمتد من جنين شمال الضفة الغربية وحتى الخليل في الجنوب؛ بحجة وقف العمليات الاستشهادية من قبل الفلسطينيين. عزل الجدار أكثر من 10% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وتسبب في تضرر 291 تجمعاً سكانياً على الأقل، وبلغ طول مسار الجدار حتى عام 2021 حوالي 712 كيلومتراً⁽¹⁷⁾. وفي نيسان 2022 صادقت حكومة الاحتلال على بناء 40 كيلومتراً إضافية للجدار⁽¹⁸⁾. فيما بلغت مساحة مناطق النفوذ للمواقع الاستعمارية 541.5 كيلومتر مربع، أي ما نسبته 10% من مساحة الضفة الغربية، وبلغت مساحة المناطق المغلقة عسكرياً لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب 1,016 كيلومتراً مربعاً، والتي تمثل 18% من مساحة الضفة الغربية⁽¹⁹⁾.

3.1 السيطرة على الموارد الطبيعية

دائماً ما يتذرع الاحتلال بذريعة الحفاظ على أمن مواطنيه وتأمين تحركاتهم، لكن هدفه الأساسي من هذه السياسة هو الاستيلاء على المزيد من الأراضي وتوسيع مناطق نفوذه. وقد عمل الاحتلال على تملك الأراضي الغنية بثرواتها الطبيعية، وذات الموقع الجغرافي والاستراتيجي المميز. وقد تمكن الاحتلال على مرّ الزمان من الاستيلاء على الموارد المائية والأراضي الزراعية وغيرها من الثروات الطبيعية، واستغلالها لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي على حساب الاقتصاد الفلسطيني. هذا إلى جانب الإضرار بالأراضي الزراعية التي يملكها الفلسطينيون، وتجريف الأشجار، وتدمير المحاصيل، وتقييد استخراج الموارد الطبيعية، وغيرها من الإجراءات الإسرائيلية التي تقف حجر عثرة في وجه تنمية القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة.

سعى الاحتلال الإسرائيلي، من خلال الزراعة، إلى تثبيت سيادته الإقليمية، وتشكيل هوية توحى بأحقّيته في هذه الأرض، فقد عمل على ربط المستوطنين بالأراضي الزراعية التي تُمنح لهم لزيادة ارتباطهم وتمسكهم بها⁽²⁰⁾. فعلى الرغم من أن المستوطنين الذين يسكنون في وادي الأردن لا يزرعون الأراضي التي أعطيت لهم من قبل، إلا أن وزارة الزراعة في حكومة الاحتلال خصصت لكل عائلة من عائلات المستوطنين في منطقة الأغوار 80 دونماً من الأرض الزراعية؛ كي يقوموا باستصلاحها وزراعتها والاستفادة منها، بالإضافة إلى 51 ألف مكعب من مياه الري سنوياً⁽²¹⁾.

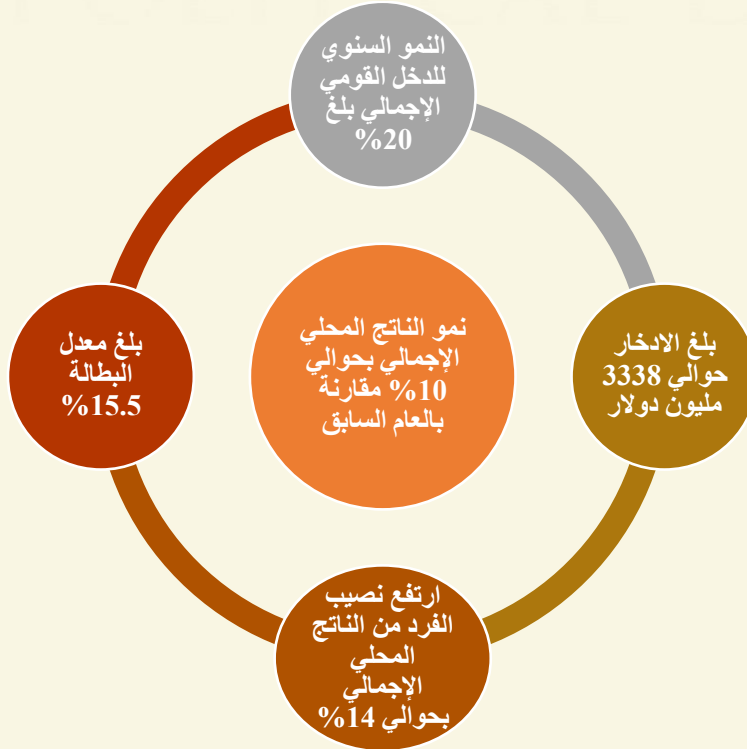
يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 85% من مصادر المياه في فلسطين⁽²²⁾ مما يحرم الفلسطينيين من الكميات الكافية التي يحتاجونها لمحاصيلهم الزراعية. وعلى النقيض، يوفر المياه للمستوطنين بنسب أعلى من حاجتهم الطبيعية. وتعتمد فلسطين على المياه التي يتم استخراجها من المصادر الجوفية فقط؛ لأن الاحتلال الإسرائيلي يحرم الفلسطينيين من الوصول للمصادر السطحية، ويقوم بتزويدها للمستوطنات الإسرائيلية، إذ يسيطر الاحتلال على مياه نهر الأردن والبحر

الميت، ويجبر الفلسطينيون على تعويض النقص في مصادر المياه بشراء ما ينقصهم من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروب"، والتي بلغت حوالي 84.2 مليون متر مربع عام 2019، أي ما نسبته 20% من إجمالي كمية المياه المتاحة (23).

2. الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاستيطان

منذ سيطرة الاحتلال على أراضي الضفة الغربية عام 1967، عمل على تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ومنع انفكاكه في أي مرحلة مستقبلية. ولا زالت آثار الاستيطان، التي لا يمكن فصلها عن الاحتلال، تحط بظلالها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني. وبالإضافة لمعضلة الاحتلال والاستيطان، فإن فلسطين كغيرها من باقي دول العالم، عانت من آثار جائحة كورونا وآثار الحرب الروسية الأوكرانية. وقد شهد العالم 2021 بداية التعافي التدريجي للاقتصاد الفلسطيني، بعد ما شهدته من تدهور في مختلف القطاعات الاقتصادية منذ بداية الجائحة. يلخص الشكل (3) حال اقتصاد الضفة الغربية لعام 2021 من خلال عرض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد.

الشكل (3): المؤشرات الرئيسية لاقتصاد الضفة الغربية لعام 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2022)، الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الضفة الغربية (2011 - 2021). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2022)، مسح القوى العاملة الفلسطينية- التقرير السنوي: 2021، ص30.

وسيتيم فيما يلي عرض أبرز النشاطات الاقتصادية التي تأثرت بشكل مباشر من الاستيطان الإسرائيلي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي قد طالت وأثرت سلبيًا على مختلف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، إلا أن هذا التقرير يُعنى تحديدًا بتسليط الضوء على تأثير الاستيطان على الاقتصاد، لذا فإن التقرير يحاول الفصل بين دور الاحتلال ودور الاستيطان في التأثير على الاقتصاد الفلسطيني.

1.2 الزراعة

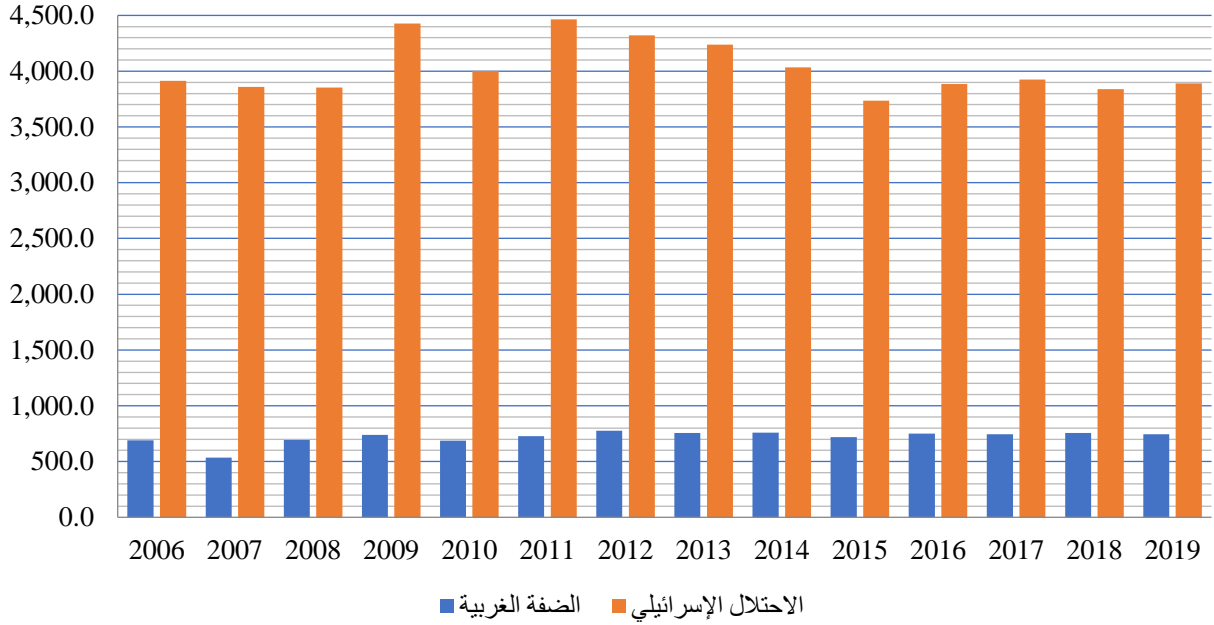
أثر الاستيطان الصهيوني بشكل مباشر على تدمير وتقويض قطاع الزراعة الذي يعتاش منه آلاف الفلسطينيين، والذي يشكل القطاع التقليدي الذي لا يستغني عنه الفلسطينيون منذ الأزل. حيث تعمل حوالي 7% من القوى العاملة في الضفة الغربية في قطاع الزراعة²⁴. فقد بنيت الكثير من المستوطنات الإسرائيلية على أراضٍ زراعية خصبة، أعطيت للمستوطنين كي يزرعوها ويعملوا بها، ومُنِع الفلسطينيون من الاستفادة منها. حيث صادر الاحتلال 188 دونماً من الأراضي الزراعية في قرية أبو ديس (شرق القدس المحتلة)؛ لإقامة مستوطنة كفار أدوميم على جزء من الأرض المُصادرة، ومنح باقي المساحة للمستوطنين لزراعتها. كذلك حال مستوطنة عوفرا التي أُقيمت على 147 دونماً من الأراضي الزراعية في مدينة رام الله، ومستوطنة شيلو التي استولت على 33 دونماً من الأراضي المخصصة للزراعة شمال رام الله⁽²⁵⁾.

وفي عام 2018 صادقت بلدية الاحتلال على مصادر الأراضي الزراعية والمراعي الواصلة بين مستوطنتي معاليه أدوميم وكفار أدوميم المقامتين على أراضي قرية أبو ديس وتهجير أهلها منها، بهدف ضمها لسيطرة الاحتلال، وتوسيع مساحة المستوطنات، وضمان تواصل جغرافي خالٍ من الفلسطينيين⁽²⁶⁾. كما وتغطي المساحة الغربية من الجدار أراضي زراعية خصبة، وأراضي استراتيجية غنية بالموارد الطبيعية والمياه الجوفية⁽²⁷⁾.

إن القيمة المتدفقة من النشاط الزراعي في فلسطين تشكل نسبة لا يُستهان بها بالنسبة لباقي النشاطات الإنتاجية، فقد بلغت القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الضفة الغربية عام 2021 حوالي 717.1 مليون دولار بالأسعار الثابتة، أي ما نسبته 5.8% من إجمالي القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي⁽²⁸⁾. بلغ عدد العاملين في قطاع الزراعة عام 2013 حوالي 59,900 عامل، في حين تراجع العدد ليصل إلى 40,900 عامل في عام 2019، وبعد بدء التعافي من جائحة كورونا وصل عدد العاملين في هذا القطاع إلى 44 ألف في عام 2021⁽²⁹⁾.

يبين الشكل (3) القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الضفة الغربية والاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2019. بلغت القيمة المضافة لقطاع الزراعة عام 2006 حوالي 690.6 مليون دولار، في حين بلغت هذه القيمة عام 2019 حوالي 745.2 مليون دولار، وبمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 1.5% عن العام 2018.

الشكل (3): القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الضفة الغربية والاحتلال الإسرائيلي بين عامي (2006 – 2019) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) *



المصادر: بيانات الضفة الغربية: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، سنوات مختلفة. بيانات الاحتلال الإسرائيلي: بيانات البنك الدولي، (2022)، مؤشرات التنمية العالمية، <https://data.albankaldawli.org>.
*القيمة بالمليون دولار

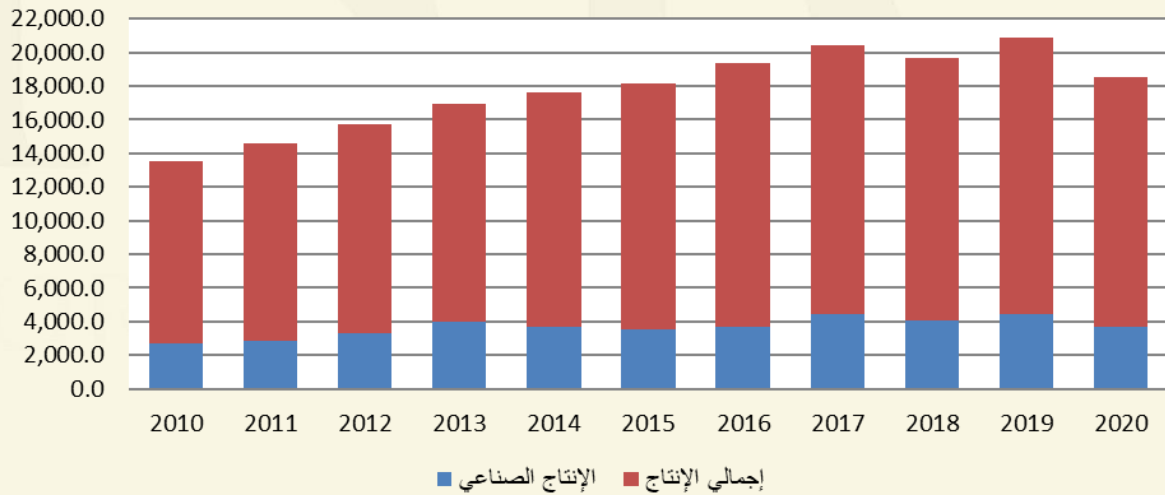
إن التوسع الاستيطاني وسيطرة المستوطنين على الأراضي الزراعية ومصادر المياه، وغيرها من التضييقات التي تسبب بها الاستيطان، قد أدت لحدوث زيادة سنوية محدودة في إنتاجية قطاع الزراعة. ويظهر من الشكل أيضًا أن الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية التي استغلها المستوطنون بعد أن تم سلبها من الفلسطينيين، قد أسهمت في زيادة وتحسين الناتج المحلي الإسرائيلي على حساب المصلحة الفلسطينية. في حين لو تمكن الفلسطينيون من استغلال مواردهم كافة، التي تم الاستيلاء عليها لصالح المستوطنات، سيساعد القطاع الزراعي في تحقيق دخل إضافي، وسيسهم في دعم الأمن الغذائي، ورفد الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل لنسبة أكبر من القوى العاملة الفلسطينية، إضافة لمساهمته المهمة في الصادرات الفلسطينية. ففي تقرير للبنك الدولي حول المنطقة المصنفة ج من الضفة الغربية، تبين أن استغلال هذه المناطق سيزيد من مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي بحوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2011⁽³⁰⁾.

2.2 الصناعة

يبلغ عدد المؤسسات الصناعية العاملة في الضفة الغربية 2,993 مؤسسة، 24% منها تعمل في صناعة منتجات المعادن اللافلزية⁽³¹⁾. يعمل 14.9% من القوى العاملة في الضفة الغربية بقطاع الصناعة، والتي تشمل التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية⁽³²⁾. شهد الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال عام 2020 انخفاضًا بمقدار 7.95% مقارنةً بالعام الذي سبقه، أما عام 2021 فقد شهد ارتفاعًا حادًا بنسبة 14.13% عن سابقه، وواصل ارتفاعه أيضًا خلال الربع الأول من عام 2022 ليصل إلى 110.87 خلال شهر آذار الماضي⁽³³⁾. تسببت جائحة كورونا في حدوث اختلالات في قطاع الصناعة كغيره من باقي القطاعات الاقتصادية، إذ واجه قطاع الصناعة انخفاضًا في متوسط الإنتاج بسبب انخفاض الطلب، وكذلك صعوبات توريد مدخلات الإنتاج والمواد الخام والسلع النهائية.

أما قبل الجائحة، فقد بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعة عام 2018 حوالي 1,791 مليون دولار، بنسبة نمو بلغت 3% عن العام السابق. ويوضح الشكل (4) قيمة الإنتاج الصناعي كجزء من إجمالي إنتاج القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العشر سنوات التي سبقت جائحة كورونا.

الشكل (4): إنتاج قطاع الصناعة والإنتاج الإجمالي في الضفة الغربية بين عامي (2010 – 2020) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) *



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2020. رام الله، فلسطين.
*القيمة بالمليون دولار

تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي مهمة ومؤثرة بشكل واضح في رفد الاقتصاد الفلسطيني، ويشهد هذا القطاع، كما يتضح من الشكل (4)، نمواً سنوياً مطّرداً، إلا أن هذا النمو تعيقه الكثير من العراقيل والإشكاليات التي تطوقه وتحد من إمكاناته، فقد أشار أصحاب المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، خلال المسح الصناعي الذي أعده الإحصاء الفلسطيني عام 2020، بأن الاحتلال الإسرائيلي، وصعوبة الوضع السياسي، يعتبر أكبر عائق أمام توسع نشاطهم الإنتاجي بواقع 83.1%⁽³⁴⁾. حيث يستفيد قطاع الصناعة في المستوطنات الإسرائيلية من التسهيلات والحوافز الحكومية التي تُوفّر لهم، بالإضافة إلى أن منتجات هذه الصناعات تدخل للسوق الفلسطيني دون قيد أو شرط، ولا تخضع للجمارك باعتبار أنها منتجات محلية ومنفتحة على السوق الفلسطيني⁽³⁵⁾، وبالتالي فهي منتجات منافسة للمنتجات الفلسطينية، وتؤثر على حجم الطلب والاستهلاك للمنتج المحلي الذي لا يلقى هذه التسهيلات، سواء خلال العملية الإنتاجية أو خلال مرحلة التسويق داخل الأراضي الفلسطينية. بل إن المنتج الفلسطيني يعاني من معوقات تتعلق باستيراد السلع الوسيطة، والمواد الخام، وبتسويق المنتجات النهائية؛ بسبب الحواجز والمعابر التي تضيق على المنتجين والتجار الفلسطينيين على حد سواء.

وقد أشارت دراسة تقديرية أجريت عام 2014، بأن المستوطنات الإسرائيلية تتسبب بخسائر للاقتصاد الفلسطيني تقدر بحوالي 212.7 مليون دولار سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁶⁾. هذا بالإضافة للأراضي الغنية بالموارد الطبيعية التي استولى عليها الاحتلال، وأقام عليها المستوطنات، وحرّم الفلسطينيين من الاستفادة منها، مثل المستوطنات المقامة شمال

البحر الميت، والتي حدّت من الاستفادة من استخراج المعادن من تلك المنطقة. كما يوجد 25 منطقة صناعية استيطانية ضخمة تنتشر في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية؛ تهدف لتوسيع وترسيخ الاستيطان ودعم الاقتصاد الإسرائيلي (37).

3.2 السياحة

يتميز قطاع السياحة في فلسطين بأهميته الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وتضم الضفة الغربية 1,914 موقعًا أثريًا، منها 195 موقعًا في القدس (38). ويبلغ عدد الفنادق في الضفة الغربية 47 فندقًا، يعمل فيها حوالي 1,638 شخصًا، وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول من عام 2020 حوالي 90,106 نزلاء، لكن بفعل جائحة كورونا انخفض عدد النزلاء خلال الربع الرابع من نفس العام ليصل إلى 12,520 نزيلًا (39). وقد بلغ إجمالي القيمة المضافة للأنشطة السياحية حوالي 408 مليون دولار، وبمساهمة بلغت 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي (40).

وكغيره من باقي القطاعات الاقتصادية الفلسطينية فقد عانى قطاع السياحة من مضايقات الاحتلال، من خلال جملة من الإجراءات التعسفية التي تهدف إلى تهويد المناطق السياحية الفلسطينية، وجعلها متاحة وأمنة لدخول المستوطنين. فقد سيطر الاحتلال على أكثر من 7,000 موقع ومعلم أثري، وذلك بعد أن سيطر على الأراضي المصنفة ضمن المنطقة C، منها حوالي 1,185 موقعًا أصبح خلف الجدار الفاصل، وجميعها يرتادها المستوطنون دون أية قيود، ويُحرم الفلسطينيون من الاستفادة منها كمناطق سياحية.

فرضت سلطات الاحتلال سيطرتها على المواقع ذات الطابع الديني، وحرمت الفلسطينيين من زيارتها، وجعلتها حكرًا على المستوطنين. حيث عزلت مدينة القدس، وأصبح دخول الفلسطينيين مشروطًا بحالات وأعمار، واستثناءات محددة ومشددة، أما الحرم الإبراهيمي بالخليل، فقد قامت بتقسيمه زمنيًا ومكانيًا، كي يتمكن المستوطنون من دخوله والصلاة فيه بحرّية. عدا عن قيام الاحتلال بتغيير أسماء الكثير من المواقع الأثرية، واستبدالها بأسماء يهودية، وقامت بوضع لوائح إرشادية تشرح للسياح معلومات تاريخية مضللة تنفي عن هذه المناطق هويتها الفلسطينية (41). هذه الإجراءات ألحقت الضرر الكبير بالاقتصاد الفلسطيني، وحرمته من الاستفادة من السياحة الدينية والتاريخية للمناطق والمواقع الدينية والأثرية الفلسطينية في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

الخلاصة

ناقش هذا التقرير التمدد الاستيطاني على أراضي الضفة الغربية، وما له من تبعات على الاقتصاد الفلسطيني. فقد هدف الاحتلال منذ بدايته إلى تعزيز الاستيطان في فلسطين، ومحاولة تغيير الطبيعة الديموغرافية من خلال زيادة النمو السكاني في المستوطنات؛ لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية للكيان المحتل. وقد كان لهذه السياسات الأثر البالغ على قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ إن سيطرة المستوطنات على الأراضي الزراعية، ومصادر المياه، والموارد الطبيعية، قد ألحق الضرر بالقطاع

الزراعي، وكبده الكثير من الخسائر التي كان من الممكن أن يجنيها الفلسطينيون في حال امتلكوا حق السيطرة على هذه المصادر الطبيعية. أما قطاع الصناعة فقد تأثر بشكل ملحوظ نتيجة للمنافسة غير العادلة مع منتجات المستوطنات، بالإضافة للأراضي الغنية بالموارد الطبيعية، التي أقيمت عليها المستوطنات، وحدثت من الاستفادة من استخراج المعادن من تلك المناطق. علاوة على سيطرة الاحتلال على المواقع الأثرية والدينية، بهدف تأمين دخول المستوطنين إليها، مما حرم الفلسطينيين من الاستفادة من عائدات السياحة التاريخية والدينية في هذه المناطق.

- 1 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز، رام الله، فلسطين، ص298.
- 2 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2020، رام الله، فلسطين، ص17.
- 3 - المصدر السابق.
- 4 - وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، 2022، تعريفات ومصطلحات، رام الله، فلسطين، متوفر على: <https://www.molg.pna.ps/>
- 5- المصدر السابق.
- 6- البنك الدولي، 2013، الضفة الغربية وقطاع غزة، المنطقة "ج" ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص1.
- 7 - Laws of the State of Israel: Authorized Translation from the Hebrew, Volume 4. Government Printer, Jerusalem, Israel (1948-1987), p. 68.
- 8- وزارة العمل، 2013، المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، رام الله، فلسطين، ص6.
- 9- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2010، رام الله، فلسطين، ص19.
- 10- المصدر السابق.
- 11 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2020، مصدر سابق، ص23، 53.
- 12- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، "الذكرى السنوية 46 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات"، 2022/3/30، رام الله، فلسطين، ص2.
- 13- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2020، مصدر سابق، ص49.
- 14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، مصدر سابق، ص1.
- 15- البنك الدولي، 2013، مصدر سابق، ص1.
- 16- التفكجي، خليل، 2004، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.. واقع وإشكاليات، الجزيرة، متوفر على: <https://www.aljazeera.net>
- 17 - هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2022، ملخص لأبرز الانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين 2021، رام الله، فلسطين.
- 18 - الرجوب، عوض، 2022، "الممنوعون يغامرون بتسليق الجدار الإسرائيلي لدخول القدس، وكالة الأناضول، متوفر على: <https://www.aa.com.tr/ar>
- 19 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2020، مصدر سابق، ص47.
- 20 - Groslik R, Handel A, Monterescu D. Soil, territory, land: The spatial politics of settler organic farming in the West Bank, Israel/Palestine. *Environment and Planning D: Society and Space*. 2021;39(5):906-924.

- 21- Etkes, Dror. (2013). "Israeli Settler Agriculture as a Means of Land Takeover in the West Bank". report, Kerem Navot, Jerusalem. P 56.
- 22- وزارة الزراعة الفلسطينية، 2021، إنجازات وزارة الزراعة للعامين (2019-2020)، رام الله، فلسطين، ص11.
- 23 - سلطة المياه الفلسطينية، (2021)، نظام معلومات المياه، رام الله، فلسطين.
- 24- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2022)، مسح القوى العاملة الفلسطينية- التقرير السنوي: 2021، ص75.
- 25- Etkes, Dror. (2013). Previous reference. P 27.
- 26 - وتد، نضال، (2018)، "الاحتلال يقرّ نهائياً هدم بيوت عرب الجهالين وترحيلهم عن أراضيهم"، 25 مايو، صحيفة العربي الجديد، بريطانيا، متوفر على: <https://www.alaraby.co.uk/>
- 27 - معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، 2022، في ذكرى يوم الأرض، الاستيلاء الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مستمر، القدس، فلسطين، ص2.
- 28 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، الحسابات القومية الربعية 2021، رام الله، فلسطين، ص14.
- 29- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021، رام الله، فلسطين، ص22.
- 30 - البنك الدولي، 2013، مصدر سابق.
- 31 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الاقتصاد الوطني، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، (2020)، المسح الصناعي 2019: نتائج أساسية، رام الله، فلسطين، ص31، 32.
- 32 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2022)، مسح القوى العاملة الفلسطينية- التقرير السنوي: 2021، رام الله، فلسطين، ص75.
- 33 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2022)، الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي- بيانات صحفية: سنوات مختلفة، رام الله، فلسطين.
- 34 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الاقتصاد الوطني، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، (2020)، مصدر سابق، ص21.
- 35 - أطرش، عاص (2014)، الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، ص29.
- 36 - أطرش، عاص (2014)، الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، ص29.
- 37 - خدرج، زهرة، (2021)، " المستوطنات الصناعية"، مجلة آفاق البيئة والتنمية، القدس، فلسطين، متوفر على: <https://www.maan-ctr.org>
- 38 - وزارة الحكم المحلي، (2017)، نظام وزارة الحكم المحلي المتكامل لإدارة المعلومات المكانية (GeoMOLG)، رام الله، فلسطين.
- 39 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021)، النشاط الفندقي في الضفة الغربية، النشرة السنوية: 2020، رام الله، فلسطين، ص35، 41.
- 40 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020)، بيان صحفي بمناسبة يوم السياحة العالمي، 27\9\2020، رام الله، فلسطين، ص2.
- 41 - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، (2022)، السياحة الدينية في فلسطين، رام الله، فلسطين، متوفر على: <https://info.wafa.ps>